





014

علم ذوي الابصار وذكر الضمارة
والضمائر تنقسم في العبارات
والمراد ان كان ضمرا غائبا قلنا وان
كان ضمرا متكلما او متكلما
قد علم ان ذلك الضمير لا يخفى ان
المراد به ضمير غائب ولا يحتاج في اثباته
المراد به ضمير غائب فلا يفتقر تقديره
ذكر المجرى فليس المراد به ضمير غائب
المراد به ضمير غائب فلا يفتقر تقديره
ذكر المجرى فليس المراد به ضمير غائب

[illegible]

١٢ الكلمات لان معنى الرب هو المبلغ الى الكمال شيئا فشيئا كما يشهد ذلك وصف
 اللطاف بالحفيّة وفي اعتراف بكثرة اه فيه اننا لانم ذلك اذ يجوز ان يرا باحاطة
 المغفرة بها سر ذنوبها في الدنيا والاخر بل الظا المتبادر من احاطة المغفرة ليس
 هذا قلنا بل في الاستجابة السؤال يلزم سوء الادب ويؤيد ذلك وصف المغفرة بالجليل
 لان عظم المغفرة وظهورها انما يكون بظهور اثرها العظيم الذي يشتمل الدنيا والاخرة وما

اولها العبد يقر بقرينة قولا واطفائه قولا واختار من بين سجدات الحسن الرب في قوله الرب من سجدات الحسن كلام فقام على قوله انما الرب في سجدات جوده
ان الماده فان العبد غير مستقل في امره وفي الاما لا استقلال عاين صفة الاستواب والاعتناء بنائمه العبد في حقيقه والاويل ان يقول الماده في
لا على كل حاجه ان ترتب له قائل فله احياء الاظهار المناسب ان يقول احياء العبد تدر لانه الثاني لفظه يقول العبد المفتقر معناه الاظهار
افعاله مغفوره مقسوره فيها فهو يكون من قبيل التمدح والتكلم مع ان افعالها مما لا يشاء ولا يعاقب في يكون في قوله ان يقال انما يحتاج الحاشية الاظهار
من الواو الذين ولا يحتاج في الامور العظام فله شئ الا لا يحضر عليه العلم او امواله الى ذلك كلها ليدل احسانه
مصطفى احمد

فإنه يتفق إلى الجلية لم يقبل وهي النعم الظاهرة الثناء بانتماء من قبله وهي النعم الباطنية قبله أظهرها بالاضحى وأما صاعداً فظهر الشهود أظهرها بالاضحى واضناً لما ظهر ووجهه انه ادق لك إذا ما إلى قطائفة أو خطائفة التي طلب أو المليون المتبادر المتون

واما على ما ذهب اليه المحقق فالمستحب وصف الكثرة بالعظم والظهور فليست تدبر
والمراد بها الوفاء بالحاجات اه انما اختار المحقق هذا المصنف ولم يلتفت الى ما في الكثرة مع
عدم احتياجها الى تقدير الصلة لان الوفاء بالحاجات ابلغ في وصف النعم وانسب
بالمقام وذلك ان حاجات الممكن من حيث هو ممكن غير متناهية فلا يلزم من كثرة
النعم وفاءها بها بخلاف العكس وايضا ان النعم وان كانت كثيرة اذا لم يناسب الحاجة
ولم يوافقها لم يكن نعمة بالنسبة الى تلك الحاجة مثلا اذا كان ^{محتاجا} ~~محتاجا~~ ايضا وله نفع كثير من
المال والحجاء والحزم والخشم والعلم وغير ذلك من النعم الظاهرة والباطنة الا انه يحتاج
الى نعمة الصحة لئلا يحتاج في لا يكون تلك النعم الكثيرة وايضا الحاجة فليست تلبي
لان الحمد المذكور هنا اه وذلك ان الحمد اخص من الشكر مورد اعم منه متعلقا على ما
هو المشهور فيكون بينها عموم من وجه فعادة اجتماعها هو الحمد الواقع في مقابلته
العقار اصل وحرها كذلك لان تقرير الكلام الحمد على وجه العطية بناء على انه رتبة
صلى على المستقيد بل على عليه الاخذ وهو هنا من النوازل كذا قيل فليست تلبي
وهما ظرفان ليزاداه اقول يحتمل ان يكون ظرفا لاصن يعني ان اصنية هذا الاصن
ليست مختصة بوقت دون وقت بل دائمة مستوعبة لجميع الاوقات وهذا الاصن
اذ ليس فيه تكلف التنازع ويحتمل ان يكون اه اقول فيه مانع معناه ايضا
لانه يوضح ان ما ذكره من زيادة النعم ودفع النقم مختص بالحمد الدائم يوجد في الحمد مطلقا
وهذا خلاف الواقع وايضا لا يناسب المقام والاول يستلزم التاخر بناء على ان يستوجب
الافراد كلها كما انه اراد بلام الجنس معناه الام الحقيقية والافليس تقيما للاستغناء على حقيقة
الشارح المحقق في بعض تاليفاته حيث قال لا التعريف معناه الاشارة الى ما يورث الحاجة
فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت الاء عليه فهي لام الجنس فهي اما ان
يقصد بها الاشارة الى الجنس اه الحقيقة من حيث هي مع قطع النظر عن تحققها في
ضمم فرد او افراد فهي لام الحقيقة كانه ان كان حيوانا ناطقا واما ان يقصد بها
الاشارة الى الجنس اه الحقيقة من حيث تحققها في ضمم فردا فهي لام العهد الذهني كما
ادخل السوق واما ان يقصد بها الاشارة الى الحقيقة باعتبار تحققها في ضمم كل فردا
فهي لام الاستغناء كانه قوله تع ان الانسان لغير خلاق واما ان يشار باللام الى الحقيقة

اخذت ابوجدها
شارع على شجرة الأمان

فیجب

فوجب ان يكون الاعتقاد مطابقا للسؤال لانه المقصود بالنوع ان هذا ليس بمقصود
لهذا الجيب لانه يريد ان المصداق المذكر الترخيم مصداق العنوان للاكتفاء في وضع الاقسام
وذلك انه مذكور في الكتاب لتحقيق الاقسام في الحقيقة قسم المرشحة فيكون من الاقسام مع
فيصح ان يكتب بذكرها عن ذكره ونوقض بان هذا الدليل جاز في القرينة مع ان المدعى ان
بذكر الاقسام تخلف ان القرينة مصحح ذكرها ويمكن ان يجاب بنوع جريان الدليل في القرينة
اذ الترخيم ادخل في تحقيق الاقسام لان لكل من الاستعارات الثلاث مرشحة بخلاف التخصيلية فانها
للمكنية فقط فيكون القرينة ايضا مختصة بها فليتامل ووجه الحسن ان شبهه لا يتخلف مع من
له ذاته في البيان ان جعل القود مرشحا لاستعارة الزائد او ما والذو لشهر من العكس
وجه الاوضح ان هذا الوجه يتلوا بالانسيب الاوضح على وجه الاوضح ان الاقسام اكثر استعارة
ولشهر من الانواع في امثال هذا المقام وايضا ان الانواع يتوهم منها اختصاص الاقسام بالانواع
المنطقية والمراد هنا اعم منها فالأظهر في امادة هذا المراد هو الاقسام وايضا ان الانواع لا بد ان
يكون من ظاهرها اما الانواع اللغوية المراد في الاقسام حتى ينطبق على المرام اصيب
من خبط القواد هذا الكلام منه ابي الفاد وايضا قوله للتلا يتبادر الوهم الى ان
ظني ان قوله الش ان يقال لم يوجد في نسخة المحض فظن ان قوله للتلا يتبادر الوهم على
لاوضعية الاقسام فتكلمت وتنف واما مراد الش فاعتذار من جانب المص حيث ترك الاقسام
مع اوضعية وانما تركها للتلا يتبادر الوهم من لفظ الاقسام الى الاقسام الاولى مع ان المراد اعم منها
ومن اقسام الاقسام واما الانواع فليس فيها هذا التبادر لان النوع كثيرا الاستعارة في معنى النوع
الاضا في اعني الخاص تحت العام في اقسام الاولى وغيرها بخلاف القسم فان اكثر استعارة في
القسم الا فليتامل بل الاوجه الاوضح هذا اقول بل الاوجه الاوضح انه لما قال القواد
في انواع المجاز لم يأت به ان يكون كل فريدة منه في بيان نوع منه اذ لو بين في شئ من الزائد مطلق
المجاز لازم اما كون الش بعينه نوعا لنفسه او عدم تطابق الاجمال والتفصيل ولهذا قيد
المجاز المعرف بالمعروف ليكون نوعا من مطلق المجاز بل يقتضيه احد الامر ان هذا هو
من المحض كيف لان تبديل الكلية باللفظ ثم تقسيم التمثيل وتقسيم التمثيل باللفظ
لان ذكر الش لا يقتضيه تبديله باخر يوم من الوجود بل لا يمكن ذلك بل ذكر الكلية يقتضيه تبديله
فقط حاصل الكلام ان في كلام القوم هنا راغبين في الفهم احدهما تعريف المجاز وهو ذكر

وأيضا يجوز أن يكون في كل واحد من القصور والفناء
والنظم ستعار بمصر في أصله الأول وليس بمصر
في الثالث ولا حظ في كل واحد منهما بمصر
الحق في قوله لست في الشرق بمصر
المحامي أن مصر في حقيقة وحيث أن
في قوله لست في الشرق بمصر
أن يكون في أول ستارة وذلك إذا
جاء في أصله

ووجه ان الاضافه اذا جعلت بعضية
في اللغات مستعاره ممكنة في اللغات
التي هي الاشارة الى ان
المعنى فيها اضع من
التي هي الاشارة الى
التي هي الاشارة الى

والمحقق في ذلك ما ذكره صاحب الامار والمحقق في ذلك ما ذكره صاحب الامار والمحقق في ذلك ما ذكره صاحب الامار

الكلمة فيه يقتضي تعيينه الموز بالوزن والآخر يقتضيهم الجواز الموز والمركب وهو يقتضي
 الحلا والموز وتعيينه لان الظن المتبادر كون القسم هو المعرف بعينه والمصرا جاب الداعي الى
 ورجمه على الثاني فعمل يقتضيه وتيد المعرف بالوزن وهذا التجميع واجب عليه لما ذكرناه انما
 مع ان الداعي راجع الى الثاني في نفسه ايضا لما ذكره الشرح من سلامة التعريف عن الاشتغال على لفظ
 غير ظاهر الدلالة ويمكن دفعه بالعناية اقول لا يمكن دفع ما وقع من الغلط بعناية فليتهم
 واقول هذا الاحتمال اظهر من الاحتمال الذي ادعى الشرح ظهوره اقول هذا بعيد واضيق
 كيف يقول بذلك من له ادنى ملاحظة في المساليب كلام القوم في تعاليمهم فانهم يعرفون شيئا
 ثم يتصورون لانهم يعرفون شيئا ثم يتصورون شيئا ثم يتصورون شيئا ثم يتصورون شيئا
 يجب ان يكون عين ما يرجع اليه الضمير امان موقفا باللام بناء على ما قرره المحقق في اول هذه
 الحاشية من ان اللام في مثل هذا المظهر يجب ان يكون للبعد الخارجي فيكون اتحاد القسم
 والمعرف لا شك في كون الاتحاد المذكور مقتضى كلامهم واما قوله ان حرف القسم اهوون فليس
 بمسلم بل معنى على سوء الفهم لان الكلام في تعيينه الموز فلا يلزم حرف القسم من ظاهره على
 تقدير ترك التعيين وفيه انه لم يذكر المصرا لا يخفى عليك اه الصواب ترك التعيين لكان
 الظن المتبادر هو العموم فلزم منه حرف الكلمة عن ظاهره على ان القوم يعقبون هذا القول
 بالتقسيم المعجب للعموم فيكون التبادر هنا مؤيدا بالتقسيم ثم وان لم يوجد هنا وهذا المقدار
 يخفى في اختيار التعيين وترجيحه على الاطلاق على انه سيدرك الجواز المركب اه فيكون هذا
 قرينة على ان المراد بالجواز الموز هنا هو الموز فلا حاجة الى تعينه به هذا اعزب مما سبق
 فليتأمل فيه واما ثانيا فلان المتبادر اه اقول انما المراد بالاصطلاح هو المعنى اللغوي
 الشامل للشرح واللغة والوقوف لا الاصطلاح المتقابل لما ويدل على ذلك تعيينه بقوله في الحاشية
 فتأمل ولست اقول الجواز في غير الموضوع له اه لا يخفى عليك اه اللفظ اذا احتمل في معنى ذلك
 المعنى امامه هل غير ملحوظ لا يجيء الوضع ولا يجيء الاوضع واما ملحوظا بحدى الجهتين هذا
 صرحه ضرورة وبما عدا هذه الثلث من جهات الملاحظات مثل ملاحظة كونه من متعلق
 الموضوع له ومثل كونه مقبولا او مردودا او غير ذلك فترتب على تلك الثلث وواقع بغيرها
 الاحتمال فكل من احتمل لفظا في معنى مجازي لابد وان يلاحظ عدم وضعه ثم يلاحظ جهة التباين
 بين المعنيين فلا بد في كل مجاز من تينك الملا حظتين المترتبتين ولا يجوز الاقتصار على احدهما

لكان هذا الترتيب مستناد من اعتبار الحاشية المذكورة قبل ذكر العلاقة في التعريف فلا مانع
 من ان يحصل بعض الفائدة من كل واحدة منها مثل خروج المادة المذكورة عن التعريف والبيان
 من ذلك اغناء احدهما عن الاخرى لازع المحقق ولم يلاحظ المستعمل هذا منع ضرورة
 لان الاحتمال اذا كان لعلاقة وجب ملاحظتها ضرورة والالم يكن الاستعمال لعلاقة وهذا خلف
 فيه انه اقيم التعريف كانه حل ظاهر كلام الشرح على ان اراد وقوع الاحتراز فليستد على
 بان الغلط ليس بحقيقة ولا مجاز فاورد عليه بعدم تمام التعريف اولا اذ الدليل اعم من الذي
 لا يلزم من عدم كونه مجازا ضرورة بقيد العلاقة اذ يجوز ان يخرج بغيره وبوجوده ثانيا
 المصادرة ثانيا لان كونه في قوة ان يقال ان الغلط ليس بمجاز لان ليس بمجاز وهذا محتمل
 ابعد من الكلام بعد الشرحين بل الظاهر ما ذكره في الجواب حاصله ان هذا القيد يخرج بعض
 الاعتياد من تعريف المجاز وهو الغلط اما كونه من الاعتياد فلا لكان من الافراد لصح ان
 يقال له مجاز لكنه غير صحيح واما ضرورة بقيد العلاقة فلا كلمة مستقلة في غير ما وضعت
 له لكن استعمالها ليس لعلاقة ولما قلنا ليس بحقيقة فلا إشارة الى الرد على من توهم ان الكلمة المستقلة
 مختصة في الحقيقة والمجاز اذ الغلط كلمة مستقلة مع انها ليست بحقيقة لان المعنى المراد باليس
 بموضوع له ولا مجاز لان استعمالها في ذلك المعنى ليس لعلاقة واذا قلنا ان هذا القول من الشرح
 لدفع توهم انه اذا لم يكن الغلط مجازا كان حقيقة لان استعمالها ليس بمعتقد بل لزم خروجها بالاستعمال
 ان اراد به المعتقد لا بالعلاقة وان اراد الاستعمال المطلق كما هو الظاهر فخرج اما من تعريف المجاز
 فبالعلاقة واما من تعريف الحقيقة فبالموضوع له فلا فائدة في ذكر الاستعمال المعتقد ويمكن
 ان يقال قوله ليس بحقيقة دفع لما يقال ان اخراج الغلط من تعريف المجاز ليس بجائز لانه
 يستلزم دفعه في الحقيقة لا تحصر الكلمة المستقلة بها ودخوله في المجاز اهوون من دفعه
 في الحقيقة فخرج منه ترك اهوون وهو ليس بجائز عند العقل فاشارة الى دفع هذا السؤال
 من اول الامر بقوله ليس بحقيقة اه لا يلزم من عدم كونه مجازا كونه حقيقة اذ الاختصار غير مسلم
 ويمكن ان يكون لشارة الماثبوت الوطئة بين الحقيقة والمجاز وهي الغلط لا يخفى ان الكناية
 ايضا ولطيفة بينها على القول الصحيح والاما ان هذه الفائدة حصلت بقيد العلاقة
 لا حاجة اليه فيه ان الاحتياج اليه ظاهر لانه لشارة الى ان الغلط قسمين عمدي وغيره
 غالبا بالتقليط وسهوي وهو الذي يبادر من الغلط عند اطلاقه فيخرج به لا يخفى عليك

ان خروج شيء من شيء لا يخرج حرجه شيء اخر فكما ان الاحتكام باخراج لم يقتصر المصراع الخرج
 التقدير الغير المختص بمصلحة اخراج فاني يخرج مصرح مختص بمصلحة اخراج فلتأمل
 فلم ان المتوصل به اه هذا فذلك النظر ونتيجة وهو غير متوهم الورد من اصل كيف لا الحال
 ان التوهم قد اتفقوا على ان الكناية يشترط فيها ان يكون الانتقال الى المعنى الكناية من المعنى
 الموضوع له الا لازم له فكيف يجوز ان يقال لهم انهم يشترط ذلك لم لا يجوز ان يكون الانتقال من
 اخر غير المعنى الموضوع له فليتنامل نقائل ان يقول اه اقول يمكن ان يقال الجواب
 الشئ سلب القرينة التي يراد منها كلا المعنيين من ارادة الموضوع له لذاته ومن ارادة لغيره
 يعني لا يوجد قرينة لان الجواز ولا الكناية يراد منها ان معنى ارادة الموضوع له مطلقا ان معنى
 ارادة لذاته و ارادة لغيره بل كل قرينة صادرة ايراد منها ولا يقصد بها الا معنى ارادة الموضوع له
 لذاته لا لغيره في ايقال ان المعنى الموضوع له الجواز ممنوع الارادة لذاته ولغيره ايضا لانه وان كان
 كذلك فمنوعيته لغيره ليست بمنع الصارفة ولكن سلم ان تلك الصارفة المنوعة منعها لان
 ان ذلك المعنى مقصود منها بل وقع منها كيف ما اتفق مثله قولنا جاني لمديرى الرمي لا يقصد
 الا معنى ارادة الحيوان المقترس لذاته من الاسد وامانه ارادته لاجل الانتقال الى مصلحة اخرى بل
 على تأييد الانتقال وغيره فليس بمقصود من الرمي وان وقع به كيف ما اتفق فلا ضير لثامنه
 تأمل فيه إشارة الى الجواب الذي ذكرناه وإشارة الى ان هذا السؤال انما يرد ان كان
 قوله اوليس المنتقل منه فيه القرينة لانه غير سلم ولكن فلان ان المعنى الموضوع له ممنوع
 الارادة لغيره وان كان غير مراد لان عدم ارادة الشئ لا يستلزم ممنوعيته اذ الاول
 اعم من الثاني وان سلمنا المنوعيته فلان انما توجهها القرينة بل يوجد منها كيف ما اتفق
 في المحرر بحث بان المراد ليس فيه مع الاسد شئ يعتبر الا الرمي وما ذكره مع تقدير وجوده وليس
 فاهو كناية عند التوهم اه اقول فيه نظر بان الشئ يريد ان الجواز يشترط فيه عدم تحقق
 المعنى الحقيقي بخلاف الكناية اذ ليس فيه شرط شئ من التحقق وعدمه فاني شرط عدم تحقق
 الشرط ولقائل ان يقول فعل هذا اه اقول فيه تطرأ للزم المذكور غير سلم لم لا يجوز
 ان يكون المراد ان القرينة الصارفة في الجواز منع ارادة المعنى الحقيقي مطلقا لذاته وللانتقال
 لعدم تحققه بخلاف الكناية حاصل الكلام ان الشرقة بينها بان معنى قرينة الجواز من الارادة
 مطلقا بناء على عدم تحقق المعنى الحقيقي فيه ومن قرينة الكناية من الارادة لذاته فقط لجواز تحقق

المعنى

لما ذكرنا ان قرينة الكناية انما تكون بالمعنى
 الموضوع له لا بالقرينة التي يراد منها
 لان الانتقال الى المعنى الموضوع له لا يتم
 الا بالقرينة التي يراد منها لان الانتقال
 الى المعنى الموضوع له لا يتم الا بالقرينة
 التي يراد منها لان الانتقال الى المعنى
 الموضوع له لا يتم الا بالقرينة التي
 يراد منها لان الانتقال الى المعنى الموضوع
 له لا يتم الا بالقرينة التي يراد منها

المعنى الحقيقي فيه الوجوب فيحصل الفرق فليتنامل قوله الاول ان الكلمة اقول بل الاول اما ان
 به الشئ لانه ان بالشهور على ما هو المشهور من غير تغيير وهو الانب لا اشتهاه قوله
 لو قدم اقول لو قدم كما قال المحقق لكان قد ترك الاصل ان الاضمار والاشارة لغيرها من صفات
 المشبهة من جهة المعنى واما الاستعمال فمن صفات اللفظية قوله الاستفارة والستار
 مترادفان هذا غير ظاهر قوله فيه ان هذا القول غير مذكور اه خلاصته ان الجنس هنا
 غير الجنس الذي اخذ في تعريف الاستفارة الاصلية بدلالة انهم اخذوا بيان عدم صلاحية
 العلم الشخصي لمطلق الاستفارة والاستفارة الاصلية فقط فتوهم لثامنا ان الجنس لا ينافي
 كون لاسم الجنس في تعريف الاستفارة الاصلية بالمعنى المذكور فليتهم قوله ومن العجب منشاء
 التعجب ان العلم المشتق المشهور بوصف اذا لم يتغير بالتأويل فلا يخلو اما ان يعتبر عودا لثامنا
 الزائل بالعلية بعد التأويل والتكثير او لا يعتبر فع الاول يكون من افراد التبعية فيجب
 دخوله في تعريفها ومع الثاني يكون من افراد الاصلية فيدخل في تعريفها فالذي يدعون عند
 اعتبار عود الاشتقاق اما ان يبعد من افراد الاصلية حتى ينتقض تعريفها بخروجه جمعا
 تعريف التبعية بدخوله فيه منها اقول ان كان مراده ايراد مع الشئ فبعد وارد عليه لانه
 تكلم هنا على مذاق التوهم حيث قالوا ان العلم المشهور بوصف مشتقا كان في الاصل او حمدا
 كلما لم يتغير بالتأويل لم يتغير استفارة اصلية فورد الانتقاض المذكور عليهم وما ذكره المعنى
 من اعتبار عود الاشتقاق وعدم اعتباره يعلم ان يكون جوابا من جانب التوهم بان مرادهم
 من قولهم كلما لم يتغير بالتأويل ولم يعتبر عود الاشتقاق بالتكثير لم يتغير استفارة اصلية
 في ايراد عليهم شئ من الانتقاض فليتنامل الاستفارة يحتمل ان يكون معناه هذا
 كل البعد لان المعنى الاصلية والتبعية يجب ان يكون شيئا لا ركان كلها وهذا ليس الا اشتفارة
 بالمعنى المصدرى مع ان الاحتمال المذكور محجوز اما ان كتاب تكلف الاستخدام في الكلام
 وفيه ان التبعية هنا وجودية والاصلية عدمية فذكر الوجودية واحالة العدمية عليها
 او ما من عكسها هذا بناء على ما مشهور به التوهم اقول هذا يتفق على المشهور
 ومع غيره ايضا لان المشتق اذا لم يتغير باعتبار مادته كما هو المتبوع هو المصدر المطلق
 واذا لم يتغير باعتبار الهيئة كان المتبوع هو المصدر المقيد بالزمان لا الزمان
 كما ذكره المحقق فيكون المتبوع على كلا التقديرين هو المصدر مطلقا او مقيدا

فلا يصح ما ذهب اليه
 ان قرينة الجواز من ارادة
 الحقيقي ليس بمقتضى
 من ارادة من لا يمتنع
 في الارادة من لا يمتنع
 يكون مقتضا

ایجاز

قوله القدرية نظم الكلام الاحاطية
 لانه يصح الاستدلال به وهذا غير
 عن الشيخ
 قوله نامل لما ثبت ان الارضية من الحقيقة كما ذكرنا
 والارضية من صفة الجمع لا من ادخل في العلم واللات
 الارضية الا اراد انما يكون تندس في الحقيقة والجماع
 لقولهم انما ينفرد بها بل هو ادخل في العلم واللات
 او لشرائطها ينفرد بها بل هو ادخل في العلم واللات
 قوله الا ان قال القدرية احاطية ان
 الحق الشريعة القدرية احاطية لا احاطية
 هذا المشية بل هو الارضية من صفاتها
 فليكون من صفاتها بل هو الارضية من صفاتها
 فليكون من صفاتها بل هو الارضية من صفاتها

فانه الترخيم سبب البلاغة فيه مائة ظاهرة ان الترخيم ليس سببا لاصل البلاغة ولا للبالغة بل لزيادتها
الحصر بالاضافة الى الترخيم والظان ان قصر قلب فليست على
هنا مبني على التوسيع يعني ان الابلغ لا يجوز ان يكون صفة للتخيم بوجه من الوجوه سواء كان من البلاغة
كما هو الظاهر من البلاغة وان كان بعيدا لان على الاول صفة الكلام وعلى الثاني مع بعده صفة الحكم على ان
الاضطر والبرد قد جاز بناء الفعل للفضيل من الزيادة فافهم فيه انها يتعارضان او اقول
انما النظر الى اصل الملازمة لا الى زيادتها كما اوكيفنا فالحكم بالاطلاق على الاطلاق صحيح نظرا الى ما هو الكون
عند اصحاب هذا الفن ان تدقيق النظر في كل من يجب ان يكون على ما ينبغي لاصحاب قدر الكلام على
الشرعية من الجوع والتعديل فليست ذكر يمكن ما بعد بصدده من منع الاطلاق المستفاد من لامة
هذا من قبيل تعيين الكلام الطريق فلا مثالا لا يليق واما الخطيباه يعني ان الكنية والتخييلية
عند الخطيب من باب التشبيه لانه باب الجاز والاستعارة نعم ترسيم الكنية او يريد ان المراد
لو كان قد ذكر بدل المستفاد منه المشبه في تعريف الترخيم لكان شاملا لترسيم الكنية على مذهب
الخطيب ايضا لانه الكلام لما كان في بيان اقسام الاستعارة لانه بيان الترخيم والتجريد مطلقا كان التخصيص
او الترخيم يجوز ان يكون باقية اقل فيه لثالث ذلك ان الاستعارة والجاز انما يتعارفان اللذب
بالتأويل ونصب القرينة الدالة على ان المراد بها ليس بمعناها الموضوع له واذا بقي الترخيم على معناه
الحقيقي

علم هذه التسمية فربما علم ان يقال ان تعريف المجازين انما على تقدير ان يراد بالتشبيه المعنى الاسمي المصطلح الذي هو عبارة عن جميع الالات
لانه ذكرت مع لوازمها فليكن تعريفه وايضا
ان هذا الكلام من التسمية يقتضي كون
الاستعارة بالكناية من فروء التشبيه
المعقول وليس بكناية معنوية فليكن
كناية فربما علم ان الاستعارة غير
بما يرمى اليها من الكناية قطعا وبنية
علم الاستعارة على تقدير التسليم على
ظواهرها انما يراد كونها ما قد لا
قوله ان في الاستعارة والظواهر المجاز
للاشياء الثلاثة فليكن تعريفه
منه وهذه مادة واحدة وغيره اذ لا غير هذا وهو ان اثبات لازم التشبيه
المفهوم انما يراعى في الاستعارة على تقدير
رأيه من قوله وانما علم ان في تعريفه
الاستعارة انما يراعى في تعريفه
الاستعارة كناية والفرق بين كناية
الاولى والظاهرة وكناية اخرى كناية
وقد عرفت ان مراد من الكناية في الاستعارة
قوله ان في تعريفه انما يراعى في تعريفه
علم ما حقيقة من ان المراد ما هو في
الاستعارة وهو انما يراعى في تعريفه
وقد عرفت ان مراد من الكناية في الاستعارة
ما يراعى في تعريفه من حقيقة
من قوله ان في تعريفه انما يراعى في تعريفه
فصل في تعريف الاستعارة

ايضا فتأمل
والاوه يقال ولا يجوز الاطلاق انا قال والاوه ان يكون يومه باطل مقطوعا
عن درجة الاعتبار كونه مبنيا على الوهم والخيال او بان ذكر مذهب السلف لانه يجوز خلاف ترك
مذهب السالكين ان يجوز فيه ظاهرا يحتاج الى البيان فتأمل
لان الكناية لا يكون محمولا لولم
ينع من الحمل المذكور وجود القرينة المانعة فالاول ان يقال ان الكناية لا تكون شبهة بالكناية الاصطلاحية
فيكون معنى الاستعارة بالكناية على مذهب الاستعارة الشبيهة بالكناية فان الكلام الذي وجدت
فيه هذه الاستعارة يقصد به ما يلزم منه اي الذي يدل عليه الكلام بالالتزام لا ما يدل عليه بالظان
ولو بالاحتمال اذ لو كان الاحتمال باقيا لصار كناية اصطلاحية حقيقية ويمكن ان يدعى بقاء الاحتمال
ايضا فيصير كناية حقيقية كما سبقت الاشارة لذلك فليذكر بشرط ان يكون لفظ الشبهة
يعني من التشبيه الكناية اطلاقا ولا يفقد الكلام ولجواز ان يشبه شئ بغيره بلفظ مجازي
بامرئ لجواز ان يشبه شئ باعتبار معناه الحقيقي بامرئ كونه المشبه معبرا عنه بلفظ مجازي ولا بد
من هذه الكناية حتى يمنع الاشتباه بان المقبرة تشبهه هل هو معناه الحقيقي او المجازي فلي تأمل
والحق ان يراد تحقيقه واسب اه اقله انما لم يرد به ليصح التفرع المذكور لان الزائد زائد على معنى المكتبة خارج
عن حقيقتها بل هو قرينتها ولو زاده ثم فرع قوله فيكون لازم ان يكون الزائد اي الاثبات المذكور داخل
معنى المكتبة وهذا باطل فيه محالة ولما اشار اه اقله الى محالة ولا بد بل مراده تحقيق المقام لا يدل
عليه عنوان التحقيق لا محالة انما يكون فيها اختلاف وليس في المقام اختلاف على انه الشئ بل اتفاق
على ما يلزم من قوله بل واما الرد فلا بد له اصلا من الجهة التي ذكرها لانه ايضا ينبى عن الاختلاف
المعنى تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية ولم يقل في تحقيق الاستعارة التخيلية مع انها لم تخلص بالقرينة
اعم منها ومن سائر القرائن لشاره الى ان تحقيقها هنا باعتبار انها قرينة المكتبة ومن متعلقا بها لا من
انما قسم مستقل من اقسام الاستعارة مطلقا للص وما يذكر زيادة عليها وفي تحقيق ما
يذكر زيادة على القرينة من ملايمات التشبيه وانما خصص الزيادة بملايمات التشبيه لان ذكرها
لمستطادى بنسبتها للقرينة ولم يذكر الفرق بينها وبين ما جعلت قرينة لمشاركتها في الملايمة
للمشبه واما بيان تسميتها بالترشيح فبالنسبة لابل استقلاله واللازم ذكر الاطلاق والتوحيد
ايضا معه لا يوجب جميع ما ذكرناه قوله زيادة دون زائدة فاخرهم
المثال مع ان الإيجاز مطلوب في أمثال هذه الرسالة لان الزينة وان كانت مشهورة كذا الزيادة
عليها لم يترج السمع الماهرنا فدفع تلك الوحشة والغربة بذكر المثال الخارج عما يعظم

كل سبع اه ظاهر هذا القول انه تريد في اللغة وهو غير معقول لكنه يوجب بان مراده بيان ان الخلب له معنيان
في اللغة احدهما عام والاخر خاص وما يخص الطير بالاصيد فلا وجه لاصطلاح الثعلب في لغة
ظفر الانسان من غير سبب فيكون ظلف الثور حافر البغل والمار برثن السبع مخلب الطائر
انتهى وقال ثعلب في نصيبه وهو الطير من الانسان ومن ذي الحفر النسيم ومن ذي الحافر الحافر
ومن ذي الظلف الظلف ومن السباع والصائد من الطير الخلب ومن الطائر غير الصائد والكلاب
وتخوها البرثن ويجوز البرثن في السباع كلها انتهى وقال بعض شراح النصيب ظاهر كلام ثعلب ان الطير
مخصوص بالانسان قال القرطبي الطير للانسان والنعامة والخنزير وسباع السبع والطائر ومن
ابن الاعرابي الطير للانسان والسبع والطائر قال الفارسي اصله في الانسان وفي غيره مستعار
امرئ القيس للكلب في قوله فاشبها ظفاره في النسا قال ابن درستويه قد يسمى ثعلب البعير
ظفرا قال الباهلي ويجوز الظفر في كل شيء انتهى ومن هذه النقول ظهر ان الطير مخصوص بالانسان حقيقة
على اصح الاقوال وكذلك السبع لا يطلق الا على سباع البهائم لا على الطيور الشارح سوي صاحب
الكشاف الظاهر صاحب الكشاف والمفتاح واما عدل عن الظر وخصر صاحب الكشاف
على ان المراد من السلف هنا هو الذي قد سبق من تقدم الكافي فيكون الكافي خارجا عن المشتق
منه فلا احتياج الى الاستثناء المعنى مستعمل في معناه الحقيقي يوجب اختصاص الكلام بذهب
السلف سوي صاحب الكشاف لا ايضا يقول يستعمل فيصور ان لا وجوبا المعنى وانما
المجاز في الاثبات انما هو المثبت فالقصر اضافي من قبيل القلب لا حقيق لان في المثبت لا ايضا
مجاز عندهم الشارح في بيان الترتيب اه ان لم يكن لا يجوز ان يقدري قوله اثبت للشيء
قيد الحقيقة فيقال من حيث انه قرينة او يقال ان الترتيب ليس من الخواص بل من الملازمة اعم
من الخواص في اعم البيان الترتيب فلا يرد شيء مما ورد على تقدير العموم الشارح وتسمية
استعمارة اه الا فصل عما قبله بمثل امارة لا يتوهم من اول الامر عطف على قوله تخصيص الامر
الشارح لانه يستعمل لا يخفى عليك فانه هذا التقليل من الشبهة والاشكال وذلك ان الاستعمارة
من اقسام المجاز اللغوي الاتقان فكيف يطلق على المجاز العقلي الالهام الالهام اللغوي لا الاصطلاحي
الشارح لانه صل شعبة للشبه الظاهر الخيل هو الاثبات لا الثبوت الا ان يراد من الثبوت الثبوت الشعري
المعنى ويكون بعدم انفكاك المعنى عنها اي عن الاستعمارة التخيلية اه ويطلق ذلك
بوجهين احدهما انها قرينة والاستعمارة لانه بدو القرينة ولا يجوز ان يكون قرينة للمعنى الحالية

طالع

في الحقيقة ان الاستعمارة لا يخلو عن الخفاء لا يدل عليه جزاء اسمها فوجب ذكر قرينة تامة يزول عن خفاها
والوجه الاخر ان الاستعمارة الكلية بمنزلة المعلوم للتخييلية ووجود المعلوم يقتضي وجود اللازم
المعنى والمذهب الخطيب اي المعلوم بالكلية والتخييلية مع مخالفة للسلف الكلية وانهم في
اللازم المذكور لقوة وظهور ولو خالفهم فيه كانت مخالفة من قبيل المصادمة في البديهيات
ويجوز ان يكون معطوفاه هذا اليقوتان المحققان يذكر شيئا ولا يحتمل واما زيادة الاهتمام في اصله
من التقديم لا كلام هذا وجه التأمل التام من الخلب اقول في شرح النصيب وقيل له خلب لا يشق
ويقطع يقال خلب الشيء اذا قطعه والسبع يقطع القرية اي يقطعها انتهى ينهم من ان الطير
قد عرفت فيمليق اه الطير حقيقة مختص بالانسان على القول الاجم ويستعمل في غيره مجازا واستعمارة
والخلب للطيور صائدا او غير صائد والبرثن لسباع البهائم وينهم من ان الماشي الصائد هذا
تعبير من لم يأنس لغة العرب مع انه لا هجعة فيما ذكره لان السبع من البهائم يقال له ذو البرثن
واينما له ذر الطير ولا ذر خلب حقيقة ولم يعصب في تحقيق الطير الخلب لا الشارح والاحش
بل الحق ما استلناه من لغة العرب ومن فصيح ثعلب وكان المحشى لما يقول تأمل ما ان اثبات الاطراف
او الخالب للمعنى على انها من خواص سباع البهائم يشكل على هذا التقديران مع تقدير الماشي الصائد
لا يطلق عليه فقوله في دفع الاشكال ان الشبهة الحاصلة بخلية الاستعمال كافية هنا في اختصاص
واللازم انها عدايان لا حقيقان عقليان فان جرد كون ذلك الامراء وكذا جرد السماء
الا ان المعنى المجازي لا يرد في تحقق من الغاية متوهم ويجوز الاحتدام ايضا ان يراد باحد الفريقين
وهو ضمير اثبت المعنى والافز هو ضمير متعلق اللفظ وفي نظر على انه لا احتياج الى هذا التعليل لان
الاصطلاحية عن جميع اللفظ والمعنى فترتب عليه ترتيب باعتبار ذلك او الاثبات والاشكال كل
منها مترتب على جميع اللفظ والمعنى وان كان الاثبات ملازمة زائدة بالمعنى والاستعمال ملكه
فلا حاجة الى التعليل الاستخدام في اللغة لا في الاثبات المثبت لا عرفت فيمليق من ان القصر هنا
اضافي من قبيل قصر القلب لا حقيق لللا يتوهم ان المثبت لا ايضا بشرط ان يكون حقيقة الامار
لان الاثبات هو المجاز وامتداد الامار المجاز هنا بالغة التقوى بالغة الاصطلاح في الاثبات لا في
اللفظ ولا من افراد الكليات فلا يتصور فيه الجوز الاصطلاح في الظاهر ان البيان هو قوله اه
هذا خلاف الظاهر من البيان ان الظاهر من البيان قوله الامر الذي قد اجيب عن ذلك فيمليق فتدبر
على ان الحش الفاضل لم يفرق بين الاطلاق والتسمية لان القوم انما سمو قرينة الكلية بالتخييلية بالمجاز

والاثبات لا يده على ذلك قوله الصريح وهو انه ما مصدرية كـ لـيت شعري بان اي شئ الجازم الخ
اما هذا الشك في ظهور كونها وصولة وشيوع حذف الفير العائد الى الموصول في افعال هذا المقام
ومراد الشارح ان كلام المصنف هنا لا يطابق كلام السلف لان كلامهم المتعلق بهذا البحث في جميع
اثارهم ومؤلفاتهم التي رأيناها مخصوص بالخيالية وكلام المصنف هنا بعم الخيلية والتزيين فلابدا
كلامهم وايضا في التوجيه الذي سياتي منه وسبق منا واما التثنية فيلها بقوله واما قيد الش
كلامه به تحرياً فليس له محل احلا ان قوله فيما رأينا ابد منه لانه بمنزلة الدليل على عدم المطابقة
بين الكلامين الا ان يقال انما اورد الدليل هذه الصورة تبينها عما هي في النكتين فلا يمتنع
من هذه العبارة ان هذا القول من المحقق العاقل فيصم كحذف ان كلام الش في تسمية مثل هذا الجازم
بالمجاز في الاثبات ان تسمية قرينة الملكية مجاز في الاثبات اذ لم يمتنع هذه التسمية منهم ابدال الش
يريد ان يفيد ان هذا البيان الواضح بطريق المحرط لبيان تسمية مثل هذا الجازم في الجازم المحقق
في الاثبات مجاز في الاثبات واما بيان كونه الطغ فان المجاز في مثل هذا الجازم في الاثبات مجاز
لا حقيقة لانه مجاز في الاصطلاح فيكون مجاز في اصطلاحنا هذا فيكون البيان بهذا الوجه الطغ
على ما اصطلاح عليه هذا الشارح الحق فيستعمل اللطافة فانه يستعمل اللطافة في موضع يلج اللفظ فيه
الى المعنى المقصود ويناسب كان لفظ الجازم ضايل الى انه مجاز في الاثبات يعني ان كل المتعلق في الاثبات لا يعمل
فيه الا بطريق المجاز اصطلاحاً جواب سؤال مقدره لا يخفى عليك ان رفع السؤال المقدر
غير محتاج الى هذا التطويل والاطناب لان السائل لما قال هذا الذي ذكرتم من الوجهين يرمده في الترتيب
ايضا فلم لا يسمونه الاستعارة الخيلية قال في الجواب ما حاصله وجه التسمية من المعنى الاصحاح
فانه يجمع عليه فيه نظر كما اشار اليه في حاشيته على هذا المحل الا ان يراد اجماع ما عدا السالك
لعل المصنف انما لم يقل يتلزمها لان عدم انتفاء الملكية عن الخيلية موصفاً بانها محتاجة الى القرينة ولا يمتنع
بدونها بخلاف عدم انتفاء الخيلية عن الملكية لانها غير محتاجة اليها فلا وجه لعدم انتفاءها عنها ظاهراً
فيه على ذلك يصحبه المختار لا يخفى ذلك على اولي الابصار المصنف في بعض المواضع في مادة يكون
فيها الشبه ملائم صالح لان يشبه بـ لا يمتنع في كل مادة يجري فيها الاستعارة بالكناية للشبه
ملائم صالح لان يشبه بـ لا يمتنع في كل مادة اظهر الملكية لان ليس للملكية ملائم صالح في كل مادة فيكون المجاز
في مثل هذه المادة في الاثبات فقط عند صاحب الكشاف فقط المصنف والنقض ابطال العطف
على قوله الجمل للعهد اي وتعميد النقض ابطال العهد هذا العطف بمجرد مشاركة العطف في اصل الاستعارة

والا استعارة العطف عليه بالكناية والرضى واستعارة العطف بالصفة فلا اتحاد في النوع لكن العطف
يخفى فيه المشاركة في الجنس الشم قال صاحب الكشاف في هذا النقل على ان ما استدل به انما
يدل عليه كلامه في استعارة الاستعارة لا يوجب ذلك قول العلامة التفتازاني قد استغنى عنه وقد استغنى
من هذا المنقول ان صاحب الكشاف جعل الملكية قرينة لهذه الاستعارة المرحمة حيث قال
من حيث تسميتهم العهد بالجميل على سبيل الاستعارة بالكناية فيكون هذه المرحمة قرينة للملكية
باعتبار لفظها الدال على معناه الحقيقي الغير المراد منها لان لفظ النقض باعتبار معناه الحقيقي يشعر
بان العهد هنا قد شبه بالجميل والملكية ايضا قرينة لها لان العهد يشعر باعتبار معناه الحقيقي بان النقض
المتعلق به هنا يمتنع ابطال العهد لا يمتنع نقض الجمل الشم ناقلاً عن العلامة التفتازاني لا يجب
ان يكون استعارة خيلية اي بان يكون المجاز في الاثبات فقط في جميع المواد كما هو كذلك عند السلف
والخطيب و بان يكون مجازاً مستعاراً الامر وهو موصوف كما هو كذلك عند السالكين فلا وجه لتخصيصها بخيلية
السلف كما زعم بعض المحررين الشم في القرينة او اذا كان ما وقع في موضع قرينة الملكية لاستعارة
مصرحة او اذا كان لازم المشبه مستعاراً للملابم المشبه فالقرينة بمعنى القرينة التي دل على لفظ
المستعار المراد من التشبيه المضمرة مجرد التغيير والظاهر مجرد اللفظ الموضوع للازم المشبه به
مع قطع النظر عن معناه المجازي المراد منه في المقام لعله انما عدل عنه الى المصدر لانه ما يتعلق بالقصد
بجانب اللفظ والعبارة وما يتعلق به القصد انبسط ان نصب قرينة من الاتفاق الشم يشعر
بان ما امكن انما قال يشعر ان لفظ كلام صاحب الكشاف ما يدل على وجوب اعتبار الاستعارة
المصرحة في مثل هذه المادة فيجوز ان يكون مراده بيان جواز اعتبارها مع جواز اعتبار الخيل ايضا
الشم ولا يخفى ان قرينة ضعيفة يعني ان مجرد التعبير قرينة ضعيفة سيما في المستعارة ملكية
محتمية الضعول محتمل ان يكون او يعني ان يكون خيالياً باعتبار الاثبات و ملكية باعتبار المجموع كما كان
في المذهب الرابع في الملكية فتوجه كلام صاحب الكشاف بان مراده من قوله شاع استعمال النقض
ابطال العهد ما يتقيد به مقام افادة ابطال العهد او بتقديره اظهار ابطال العهد فلا يمتنع ان
يكون النقض مستعملاً في ابطال العهد ومستعاراً لان الاستعمال في مقام الافادة وفي مقام اظهار
قد يكون بطريق الكناية ايضا كما مراده لانه لا يخفى عليك ان بعيد عن عبارة صاحب الكشاف غاية
البعد الا ان يدعى ان قوله من حيث تسميتهم بقرينة فيلتأمل الشم فخره اي مجرد الخيل
انصب بالاعتبار من متادنه بالمصرحة لانه ايضاً لا يخلو عن الخيل بحسب لفظه او اراد بقوله ان

جعل القرينة مطلقا التخييل اقرب الى الضبط ان يجعل قرينة الملكية مطلقا التخييل مع قطع النظر
عن كون اللفظ المخيل حقيقة او مجازا وكناية واما اقربية الى الضبط لاننا ننظر الى اللفظ المذكور
في مقام القرينة هل هو تخيل الى المقصود او امان كان مخيلا يحكم بانها قرينة والا فلا وينظر الى
معناه هل هو مجاز او حقيقة او كناية فيكون مع قوله فجزءه انبى اي مجرد التخييل مع قطع
عن معنى اللفظ المخيل ان التخييل قد يوجد من نفس اللفظ مع قطع النظر عن معناه كما هو كذلك فيما
ذكره صاحب الكشاف وقد يوجد من اثبات معناه للمشب كما هو كذلك فيما هو المشهور فغا
هذا يكون مجرد التخييل انبى ان يكون قرينة بالاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار
بل ينبغي ان يجوز له ان لا يكون قرينة بل استعارة لا يدعى امتناع ما عداها وهو المادة
التي شاع بها استعماله اذ يفرض مع قطع النظر عن الملكية كما ان النقص كذلك لانه قد شاع استعماله في
ابطال العهد بحيث كلما ذكر النقص في كلام ذكر فيه العهد مقدما او مؤخر اعتبر في الملكية
او لم تعتبر من ابطال المذكور بل احتياجا الى قرينة اخرى سوى ذكر العهد مع قطع النظر عن تشبيه
المحل واستعارة المحل فليتأمل فيه زمرا ان اه بل فيه زمرا ان قرينة هذه المرحلة التي
اعتبرت في لفظ النقص هي الملكية التي اعتبروها في لفظ العهد اذ لا ملحق بالمقام لما ذكره
المحقق في الحاشية ان المقصود الاصلي للكناية المعنى الموضوع له مع تقدير ارادتها لا يخفى عليك
ان هذا القول مردود غير مقبول بل المقصود هو المعنى الكنائي وانما يريد المعنى الحقيقي لئلا يتصل منه
اللازم الذي هو المعنى الكنائي فضع هذا ليرد ما اوردته ولا احتياجا الى الجواب الذي صدره فغلب
اللام لشارة الى ضعفه وقوة السؤال مع ان هذا الجواب غير مطابق للسؤال فليتأمل
باصد التاويلات الثلاثة التي اشار اليها الشرح اعد هاكوه النقص مع ملاحظة اثبات العهد كناية
عن ابطاله والثاني ان كون النقص كناية عن ابطال العهد ياخذ التاويلين الآخرين فيكون اثنين
والجميع ثلثة وفي صحة الكناية على الاحتمالين الآخرين ضنا فليتأمل المصير في السكاكي
كونه ان يكون الامر الذي اثبت للمشب من لوازم المشب به مستوعلا في امر هو شبيه بمعناه الحقيقي
وح شبيهة تخيلية وجوز ايضا كونه باقيا على حقيقة وح لا يسميه شيء سوى علم القرينة
الشم رأينا ما رأينا ببيانهم اه لا يخفى ان الكلام في الامر الذي اثبت للمشب من لوازم المشب
لان التخييلية لا يدل على ذلك سياق الكلام وتذكير الضمير في قوله المعر كونه واذ كان الامر كذلك
قد جوز كونه باقيا على حقيقة في بعض موارد الملكية كما اثبت الربيع البقل ان الربيع استعارة
ملكية

ملكية مع بقاء الاثبات على معناه الحقيقي قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ان السكاكي قد صرح
بان عدم انفكاك المعنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعند الزعم بينهما اصلا
بل يوجد التخييلية بدونها لا ذكر في اقطار المنية الشبهة بالسبب وهي توجد دون التخييلية كما صرح
في الجواز العقلي حيث قال ان قرينة المعنى عنها اما امر هو لا اقطار في اقطار المنية ونطقت
الحال او امر محقق كالاثبات في قولك انبت الربيع البقل والزم في قولك هزم الامر الجند انهم
لو كان الكلام في التخييلية لكان لهذا الكلام وجه فتأمل اي بيان القمع وتفسيرهم لا يخفى عليك
ان في قول الشرح بيانهم ايماما وطاعة فتأمل ومراده امانة جميع مدة علمنا بعلم البيان او بيان القمع
وتفسيرهم التخييلية علمنا ان السكاكي جعل الاستعارة التخييلية اه والانب ان يجعل الرؤية انما
ايضا بمقتضى العلم لا بتقييد العلم بالرؤية بمقتضى الابصار ليس بمناسب ولا تنازع في الكلام ان قوله بيانهم
مفعول للرؤية الثانية من باب الاقتصار وقوله اه السكاكي جعل اه مفعول للرؤية الاولى صاد
مسد المفعولين اذ المعنى علمنا السكاكي جاعلا للتخييلية اه ويجوز ان يكون بيانهم مفعولا للاول
ولم يذكر للثاني مفعول وعلى هذا يكون قوله ان السكاكي اه مفعولا للبيان فيكون للبيان مفعولا سادا
مسد المفعولين في يكون حاصل المعنى علمنا علمنا مستوعبا جميع مدة علمنا ان القوم يبينون
ان السكاكي جعل اه فيكون قوله المحش ولا يجوز ان يلغوا لفظا انا اذ قلنا علمت زيدا كريا علما
مستوعبا جميع مدة علمي او جميع مدة علمي بالكرم يكون الكلام صحيحا مفيدا واقعا على سنن
البلاغة اذ الغرض هو البلاغة في اثبات الكرم لزيد واعلم ان فائدة التقييد اه بل فائدة
هي التاكيد لا ما زعم المحش وله سلمناه فبطريق التقييد الاستقلال اقول التجوز هنا
في مقابلة الامتناع اه هذا تأويل بعيد عن مذاق اهل العربية لان الجواز عندهم ليسا بمعنيهما
الخاص المقابل للوجوب والامتناع وحاصل التوضيح بعده ان السكاكي لم يمنع كون الامر المذكور
مستوعلا في امر هو فيكون شاملا للوجوب ايضا واما النكتة التي ذكرها للتصديق عن الاحباب
بالجوز فهي بعد من التوجيه لان النكتة المترتبة على البعيد ابعد منه والا قرب هو التوجيه الثاني
الشواذ مما ضل به هذا شعرا بان التخييل في مذهب السكاكي على عكس ما ذهب
السلف والاول ان يقال انه مبني على التخييل والتوهم او ان حاصل تقرر دعوى الاتحاد وانما
لمذهب السلف وطريق منه فيما سبق حيث اعترض على قول المصنوع دل عليه بذكر ما يخص
المشب به فتذكر وهذا الادعاء هو الذي حمل اه فضع هذا ليكون الداعي غير لفظ الاستعارة

بل امر مضمون وهو تقرير دعوى الاتحاد فلا وجه لقوله بل الداعي موجود لا عدم اعتباره
 الشرائع خروج عن سواء الطريق اه هذا ليس بجائز في حق من هو امام الفقه لان من شأنه التفرع
 بناء على اجتهاده واما قوله ان الحجة اه فليكن ممنوعة سيما في علوم الادب والعربية
 وان سلم فلا يتم ان السكالي قد ارتكب ما ارتكب لتطابق المعنى اللفظي لوجوده
 الاستعارة كما وجد لفظ بل لتقرير الجملة المطلوبة من الاستعارة الملكية لان توهيم امر مشابه
 بل انتم المشبه به للمشيء يؤول ويؤكد دعوى الاتحاد بلا شبهة في لا يكون من باب اثبات المعنى
 للفظ الفاء للتعليل ويجوز ان يكون التفرع فيه ان الاول داخل في العلة والثانية داخل
 في المعلول فكيف يصح ان يكون شيئا واحدا على وجهه لا تأمل الشرائع ان المعنى
 الحقيقي للملايم المشبه به للمشيء في مساحته ظاهرة لا يشعر بان الملايم هو اللفظ وليس الامر
 كذلك بل الملايم هو المعنى فلا يظهر ان يقال من اثبات المعنى الحقيقي للملايم المشبه به للمشيء
 اي لفظ على حذف المضاف لاحاجة الى هذا التقدير لان الامر المذكور عبارة عن مجموع
 اللفظ والمعنى فارتب عليه بعض باعتبار اللفظ وبعض باعتبار المعنى فلا احتياج الى
 اي للفظ اه اقول في كلام الشرح هنا اما سهو من قلم النسخة فالصواب لاثبات
 المعنى الحقيقي للملايم للمشيء فنسخ هذه الصورة واما ما سمعته بناد على ان اطلاق الملايم
 يقع كثيرا على اللفظ الدال على الملايم الحقيقي فانه في التعيد واما توجيه المحل فريك
 لا يتقبل الطبع المستقيم الشواهد في داخ اليه قد عرفت الداعي وهو تأكيد دعوى
 الاتحاد اذا شك في انه اذا ادعى اتحاد شي مع شيء ويوهي للشيء الاول ما يخص الشيء الثاني
 بتأكيد دعوى الاتحاد اذا ادعى اثبات تلك الخاصة له مجازا لا ينكر ذلك من تحيل في الحجة
 بل الداعي موجود لا عدم اعتبار ولا يظهر بل الداعي لا عدم اعتبار تلك الصورة
 موصوفة وهذا كما ترى ينافي بليق منه من قوله وهذا الدعاء هو الذي به على ان هذا مستتر
 بينه وبين صاحب الكشاف بل وروده على الثاني اقوى واظهر كونها رابعة
 باعتبار الزمان وتأخر مختار المص اى وباعتبار تأخر المص في نفسه عن مختار امة السلف لا يخفى عليك
 ان التأخير هنا باعتبار محل والملايم في آخرها من متخاره وذكره في هذا المحل متأخر عن مختار
 السلف بتفسيرها ان مختاره ادون عن مختار امة رتبة وشرقا وقصد بذلك هضم نفسه فلا محل
 وذلك للزمان قطعا حقيق غير مهيلا حاجة الى هذا الفيد لان المتبادر من الكون في امثال هذا

المقام كونه تاما بمنزلة الوجود فيكون المعنى اذا لم يوجد للمشيء تابع وانما خبر به الوجود مقابل
 الوجود فلا احتياج الى تقدير القيد المذكور كالا احتياج الى تقدير اللفظة رادف المشبه بالشيء
 به قوله اي لفظه فيما ان يلزم من عدم المشابهة ان يكون له محاب به قوله اي لفظه بمتك
 سوار كانت المناسبة بالمشابهة او بغيرها من العالين المحترقة في باب المجاز وفيه ان
 ههنا ما نعين اي فيما اعتبر صاحب الكشاف ما نعين من رعاية لسم الاستعارة وترجع المجاز
 على الحقيقة احداهما عدم التابع المشابه والاخر عدم شيوخ الاستعمال لان وجود التابع المذكور مع
 المجاز وشيوخ الاستعمال منزه على الحقيقة لا يخفى عليك ما في تغييره من التعقيد والركانة
 مع سقاة المعنى المقصود والاظهر ان صاحب الكشاف في شرط رعاية لسم الاستعارة
 بوجود وجهين احدهما صريح وهو وجود تابع والاخر من المجاز على الحقيقة وهو شيوخ استعمال
 وباتقاء واحد منهما يستلزم رعاية لسم الاستعارة وترجع المجاز على الحقيقة بل يبقى اللفظ
 حقيقة وكان المعنى ان رعاية لسم الاستعارة كافية في الترجيح عند وجود الوجهين
 وهو وجود التابع المشابه فلا حاجة الى صريح اخر مثل شيوخ الاستعمال فقال اذا لم يكن المشبه
 تابع اه وجاصل الايراد عليه ان عدم المشابهة لا يستلزم البقاء على الحقيقة لجواز وجود علاقة
 اخرى من علاقات المجاز والجواب ان المجاز لا يتحقق بمجرد وجود العلاقة الصحيحة بل لابد من مانع
 عن الحقيقة من المجاز عليها مثل رعاية لسم الاستعارة مع تقدير وجود علاقة المشابهة كاذب
 اليه المص ومثل شيوخ الاستعمال على ما ذهب اليه صاحب الكشاف فلي تأمل ان يعارضه
 ما سبق اي يعارض الوجه الرابع للمجاز وهو رعاية لسم الاستعارة على ما سبق من مرجح جانب الحقيقة
 وهو ان جعل القرينة مطلقا للتخييل اقرب الى الضبط وابعد عن الضعف الا ان يؤيد مرجح المجاز
 وهو رعاية لسم الاستعارة بمثل شيوخ الاستعمال كما هو كذلك في ما ذهب اليه صاحب الكشاف
 فلا يرد عليه ذلك فتأمل وان كان الجمع على مذهب فيه نظر اذ انهم ان الجمع على نحو واحد
 في مذهب السكالي بل بعضه بان على حقيقة نحو انبت الربيع البعل ان ردت لانها
 اما هو له انت خبر بان هذا التعقيد غير متطلب لان قول الشرح واللام عليك دعاء
 للطالبيين من يتلقى له الخطاب وتقييد الدعاء سيما دعاء من هو بمنزلة الاب غير متطلب
 بل غير جائز فيا ان المعنى ذلك لا يبداه في ان مراد المص بيان جواز الاستعارة عند
 وجود تابع كذلك لا بيان وجوبه بل ان مستعار ذلك التابع على طريق التصريح ان رايت

لم الاستعارة وارادتها ولهم سلم فلانهم استاء القرينة المانعة لم لا يجوز ان يكون الرعية
 قرينة مانعة عن الحقيقة فليتنامل لا يتصور الا انه مذهب صاحب الكشاف ان فيه نظرا اما
 او فلا نكل واحد منها اختار ان يكون قرينة المكنية اما بانية على صحتها او استعارة مصرية
 وسمى المصالح بالتي على صحتها استعارة تخيلية وسكت صاحب الكشاف عن ايه يدخل في هذا
 احتمال المجاز المرسل فلا يدخل في مذهب من جعل جميعها اما حقيقة واما تخيلية واما
 ثانيا فلا تصور الاحتمال ليس بالنظر في احتمالات احوال المذاهب بل بالنظر في ما في نفس الاص
 فتصويرة جميع المذاهب لا يختص ببعضها بل لا يختص بالمذاهب الاربعة من احتمال المجاز المرسل
 فيه ان ما هيته الشئ لناليس بمقصود المجاز المرسل بل مع الكناية ايضا فقصص المحرر اما من
 القصود من القصص فليست بربنا في على ما قلنا قول الشئ غير مرم لا يخفى ما في قول الشئ للثلاثة الاحتمال
 من ايهام التضاد عن بيان تلك الاقسام والاربع من تكرارها لا يشعر بذلك قوله غير مرم
 على استخراج تلك الاقسام والاربع من تكرارها والحمد لله فيه تلخيص ما قلناه واخر دعوانهم
 ان الحمد لله ويجوز عطف على الاقبال او عليك بالاقبال اذا طلبت وبالجملة اذا وصلت فان
 ما وصلت اليه نعمة عليك يجب الحمد على الاقبال عليها والوصول اليها فلا يتناول ترشيح
 المكنية على مذهب السكاك يمكن ان يقال انما في المصالح الملائمات مجردة عن الاضافات ليشاؤ كل
 ملائم يصلح ان يجعل ترشيحا على مذهب ويؤيد ذلك كونه المتبادر من اللام الداخلي مع الجم هو
 الاستغراق او يقال انه لم يقط مذهب السكاك من درجة الاعتبار وانما في بقوله لها
 بل انما في به دون المصرفة لان ثبوت الترشيح للمصرفة مبين ثابت ولذا جعل هنا مشابها وانما
 الكلام في ثبوت المكنية والتخيلية فاني فيها بما يدل على الثبوت والاختصاص خرج منه
 ترشيح مكنية الخطيب هذا على تقدير ان يكون المستعار منه مختصا بالحقيق واما اذا اريد به
 ما يطلق عليه ويقال له المستعار منه حقيقة كان او مجازا فيشمل ان سبب الخطيب يطلق عليه
 الاستعارة المكنية مجازا او استعارة فيطلق على ركنيه ايضا المستعار له والمستعار منه مجازا
 ارفع قول لا ليس بخوض باعتبار هذا المفهوم لانه داخل باعتبار الثاني والثالث الشئ وهو
 ما لا يسم المستعاره الظاهر ردفه ويريد على القرينة فتذكر اما التنبية على انه زائد غير محتاج اليه
 واما الاكتفاء بذكر المص الشئ لان الاشتراك خلاف الاصل ان الاشتراك اللفظي خلاف الال
 المقصود من وضع الالفاظ المعاني وهو فهمها منها بلا احتياج الا ذكر القرينة والاشتراك يخرج

السالم ذلك فيكون خلاف الاصل اما الضرورة الداعية اليه فهي مثل ان لا يوجد معنى عام شمل
 ما فوق الواحد او لا يوجد لفظ مناسب لاحد المعنيين والضرورة هناك ان يمكن تحصيل المفهوم
 العام بسهولة مثل ان يقال في اعم المجاز المرسل ايضا الترشيح ما لا يلائم الاصل ويقارن الاستعارة
 او التشبيه او المجاز الشئ ولا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة ~~التي~~ يمكن ان يقال معناه هو
 التنبية على ان هذه المحسنات كلها يجب ان تكون زائدة على التتمات ويجب ان يعتبر الزيادة في
 مفهومها تاسوا امكن عدوها من التتمات كما في التجريد بالنسبة الى المصرفة وفي الترشيح بالنسبة الى
 المكنية او لم يكن كما في ترشيح المصرفة وتجريد المكنية فيه ان قرينة التخيلية اه ما وجه هذا النظر
 ان رأى قول الشئ الا ان يقال ان يقال يريد ان السوال لا يريد من اصل فلا وجه ليراده ودفنه
 فليتنامل فلا تغفل على ان الزيادة على قرينة المكنية يستلزم الزيادة على قرينة التخيلية
 لان قرينة قرينة الشئ قرينة فمزيد عليها يريد عليها وما يدخل فيها وما يدخل فيها الشئ والاشياء
 ايضا ان الاشتراك بين المصرفة والمكنية اه يمكن ان يقال انما خصه بالذكر تنبيهها على ان الترشيح ينبغي ان يهتم
 به من بين المربيات والمحسنات لانه اوفق بما قصد من الاستعارات بخلاف احوته واما الاشتراك
 بين التشبيه والمجاز المرسل فليس ما نحن فيه ولذا سكت عنه الا ان يقال التخصيص يعني
 تخصيص المحسنات المذكورة في التركيب التعميم بالمصرفة مجرد اصطلاح البيان ما في نفس الامر فيجب
 عليك ان تعرف كل واحد منها في اي موضع وجدته وبأي لفظ سمعته وان لم يسم بالاصطلاح
 المشهور نحو التجريد مثلا فان محسن الكلام ليست من تواعب الاسماء بل صفات المسماة فلا تنقص
 نظرك على الاسماء بل اطلب الحقائق والمسميات المصروفة جعل ترشيحا اه هذا
 المقصود لبيان عموم الترشيح في الاقسام الاستعارة كلها واما المجاز العقلي والفنوي والتشبيه
 وانما خص البيان بالترشيح مع عموم التجريد والاطلاق ايضا اعتبارا بشان الترشيح واحال
 احواله على المقاييس عليه والظهور في قوله جعل يرجع الى مطلق الترشيح وعلى هذا ينبغي
 ان يجعل معنى الترشيح ما لا يلائم الاصل فيعم الجميع الشئ الا ان ترك قوله انما قال الا ان
 ان يمكن ان يوجه بان اراد ضم الكلام بما بدأ به فذكر المصرفة واقصر عليه
 حامدا ومصليا وسلم على توفيقه انما هذه النسخة الشريفة الحمد عصمت على حسن الزيادة
 فرغ من تنقيتها الفقير احمد بن علي النعوب بجليه وغفر له ولجميع المسلمين ندمها

انما اراد صاحب
 النسخ

وقف
مكتبة ميرزا محمد عاصم
بن اولاد او واقف
برای محمدیاش
۱۲۴۸

